

دعم هذه الوكالة وفعاليتها في تجميد أوضاع المنطقة لصالح هذه الدول ، ويعني هنا ان نؤكد ان صدى هذا الدعم ليس مرتبطا باحتياجات الفلسطينيين أو ببدى شعور هذه الدول بالاثم تجاه الفلسطينيين ، ومن هنا كان المستوى المتدني للخدمات التي تقدمها الوكالة .

ان تجميد حجم المساهمة الاميركية والبريطانية في ميزانية الوكالة يعني ان هاتين الدولتين لا تريان أية جدوى اضافية يمكن ان تنتج عن زيادة دعمهما للوكالة . وليست هناك اسباب تدعونا للاعتقاد بإمكانية تغيير موقفيهما لصالح زيادة مساهمتهما . على ان المسألة قد لا تقف عند هذا الحد ، فقد تقرر الدولتان أو واحدة منهما على الاقل وخاصة الولايات المتحدة ، أن المردود السياسي لمساهمتهما لا يتناسب مع حجم هذه المساهمة ، فنقرر تخفيض أو قطع هذه المساهمة . وهناك سوابق تشير الى هذا الاحتمال . ففي عام ١٩٦٦ طلب الكونغرس الاميركي قطع الاعاشة عن مجندي جيش التحرير الفلسطيني في غزة . وفي هذه الايام يثيرون مع الوكالة مجموعة من القضايا تتعلق بوجود المقاومة في المخيمات الفلسطينية . واذا عرفنا ان الابقاء على المستوى الحالي لمساهمتهما في ميزانية الوكالة لن يمنع وجود عجز سوف يبلغ عن السنة القادمة حوالي عشرة ملايين دولار ، بسبب انخفاض الدولار وارتفاع أسعار القمح ، فكيف سيكون الوضع لو قررت الولايات المتحدة تخفيض أو ايقاف مساهمتها كليا ؟

ان الطلب من منظمة التحرير الفلسطينية تحمل أي جزء من هذه المسؤوليات أمر غير وارد ، والسبب هو عدم وجود الامكانيات وليس « حقوق » الفلسطينيين على الامم المتحدة ، فقد تبينا ان الامم المتحدة ليست ملتزمة رسميا بشيء تجاه الفلسطينيين . ان التفكير بمصادر محلية وطنية لتمويل الخدمات الاساسية التي اعتادت الوكالة تقديمها للفلسطينيين وخاصة خدمات التعليم ، أمر لا يمكن تأجيله ، اذا أردنا حقا توفير أسس صحيحة لخوض صراع ظافر ضد كل عوامل التجزئة والتخلف والتبعية التي تعاني منها شعوبنا .

صدر حديثا عن مركز الابحاث

كتاب

دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني

((قرية ترمسعيا))

٢٦٠ صفحة من القطع الكبير

بثاني ليرات لبنانية للنسخة الواحدة

يضاف اليها اجور البريد الجوي : ١ ل.ل. في العالم العربي ، ٢٥٠ ق.ل. في اوروبه ،

٥ ل.ل. في سائر الدول .

أطلبه من مركز الابحاث - قسم التوزيع

ص.ب ١٦٩١ - بيروت .